جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
قسم اللغة العربية
دكتوراه اللغة العربية- لغة

قراءات في كتاب سيبويه

"باب الاستقامة من الكلام والإحالة"

أ.د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة السابعة

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

"باب الاستقامة من الكلام والاحالة"

اولاً: هذا بابُ ما يكونُ في اللفظ من الأعراض وباب الاستقامة من الكلام الإحالة

الحذف في لغة العرب سمةٌ من سماتها فهي لغةُ الاختصار والبلاغة والبيان وان كان الأصل فيه الاظهار وعلى ذلك فالعربُ ((يحذفوَنَ، ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي اصل في كلامهم ان يستعمل حتى يعتبر ساقطاً)).

والحذف هو القطع والاسقاط وهي ظاهرة تشتركُ بها غالب اللغاتِ الإنسانية، ولكنها في لغة العرب الأكثر اثباتاً ووضوحاً، لآن سمة اللغة العربية الايجازُ والاختصارً، والعرب تنفُر مما هو ثقيلٌ في لسانها، وتميلُ الى ما هو خفيفُ. وقد حصل الخلط بين الدارسين بين الحذفُ والاضمارُ وان عده أبو حيان واحداً ((وهو موجودٌ في اصطلاحهم اعني انْ يسمى الحذف اضماراً)). وفيه رأي الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي انه قد يستعمل احدهما بمعنى الاخر. في حين فرّق الفارسي بينهما، فيما انتقد ابن مضاء القرطبي الخلط وهو يعد ان الفاعل يضمُر ولا يحذفُ، وذلك حيثما امكن تقديره بضمير مستتر. وهو ما دفع البلاغيون، الى تقدير المحذوفِ حتى الا يُحملُ الكلامُ على ظاهره والزوم الحكم بالحذف ارجعٌ الى الكلام نفسه لا الى غرض المتكلم. وارجع النحاة الحذف الى اسباب متعددة أهمها (كثرة الاستعمال، طول الكلام، بالضرورة الشعرية، الحذف للأعراب، الحذف لأسباب قياسية حرفية وصوتيه منها التقاء الساكنين، توالي الامثال، حذف حرف العله استثقالاً، حذف الهمزة استثقالاً، الحذف للوقفِ، صيغ الجمع، صيغ التصغير، الحذف للنسب، الحذف للترقيم، وقد يحذف لأسباب او مقال يدلُ على المحذوف مثل حذف المبتدأ، وحذف الخبر وغيره واشترط النحاة شروطاً للحذف منها وجود الدليل على المحذوف، والا يكون مؤكداً والا يكون عوضاً عن شيء محذوف فلا تحذف (ما) في (اما انت منطلقاً) ولا التاء من (عدة وزنه) . والا يؤدي الحذف الى اختصار المختصر، والا يؤدي الحذف الى اختصار المختصر (فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل او غيرها من الشروط. وحدد النحاة أيضا اغراضاً للحذف منها (التخفيف ، والإيجاز واختصار الكلام والا تساع والتضخيم او تصغير شأن المحذوف، وقصد البيان بعد الابهام ، وقصد الإبهام ، والجهل بالمحذوف والخوف منه او عليه، والإشعار باللهفة وغيرها) ومما مثل له سيبويه عن الحذف هو قولهم : لم يك ولا أدرِ واشباهُ ذلك كثيرة والمثالين الواردين في احدهما لا اشكال وهو

لم يكُ فاصلها كما هر معرف ولم يكونْ ولما جزم الفعل أصبحت : لم يكونٍ بتسكين آخر الفعل المضارع كونه صحح الاخر ومما اوجب حذف الواو هاهنا فأصبحت لم تكن هو التقاء الساكنين وهي عله توجب حذف الحرف السابق كونه (حرف علة) ، وعلى ذلك اصبحت : لم يكن الا ان العرب لكثرة استعمالها له حذفت النون فقالت لم يكُ وهو ما اشار اليه سيبويه وقد جاد القران ما يشير الى ذلك: (ولم أك بغيا) ومثله كثير في النص القرآني (ذلك ما كنا نبع) وقوله قال (يوم يدع الداع) وقوله تعالى (ويمح الله الباطل) وكل ذلك حذفٌ بسبب الميل الى الخفة ولكثرة الاستعمال ومنه ما اشار سيبويه ايضاً (لا أدر) و (لا) هاهنا نافية غير جازمة و لكن حذفت الياء منه لكثرة باستعمال وقيل للتخفيف وهو الأولى . وقد اشار السراج في الأصول ٣/٣١٢ الى ان السبب في الحذف هو كثرة الاستعمال إذ قال (ومن ذلك قولهم : لا أدري و لم يك، ولم أسل وجميع هذه إنما حذفت لكثرة استعمالهم في كلامهم ، وانما كثر استعمالهم لهذه الأحرف للحاجة إلى معانيها كثيراً لان لا أدري أصلُ في ابهالات ويكون عبارة على الزمان ولم (أسل) مستعملة فيما لا يكترث به، وهذه أقوال تكثر فيجب الالفاظ التي يعبر بهن عنها، وليس كل ما كثر استعمال حذف فاصل (لا أدري) : لا أدري ، وكان حق هذه الياء أن لا تحذف الا للجزم فحذفت لكثرة الاستعمال ، وحقا لم يكُ : لم يكنْ ، وكان أصل الكلمة قبل الجزم يكون وحصل ما حصل للكلمة بسبب الجزم، والتقاء الساكنين و التخفيف فثلاث عللٍ مجتمعة كانت سببا لأن تكون (أم يك) . و اما أصل (أبل) (لم أبال) كما تقول (آرام يا هذا) فحذفت الالف لغير شيء، أوجب ذلك الا ما يؤثرونه من الحذف في بعض ما يكثر استعماله ، وليس هذا مما يقاس عليه . وهو ما يشار اليه صاحب الانصاف يرد ذلك كلمه كثرة الاستعمال وقد اثار الصرفيون إلى ذلك وردوه الى علة كثرة الاستعمال او الاعتباط لذلك قالوا في (يستحي، يستحيان، يستحون) على وزن يستفون ونحوه تستحي ، تستحيان ، يستحينَ على وزن (يستفلن) ... ولما تقرر انه هذا النوع لاتعُلّ عينه البتة وهانا قد حذفت أشار إلى ان الجواب بقوله وذلك أي الحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا لا أدرِ في لا أدري ويعني آن الحذف ليس للأعلال بل على سبيل الاعتباط لكثرة الاستعمال. ولذلك علق المازني على ذلك بقوله ولم يحذف الياء لالتقاء الساكنين والا لردوها إذا قالوا هو يستحي و لقالوا هو يستحيي وكلامه فيه نظر لأنه كما نقلت حركة الياء من (استحي) الى ما قبلها وقلبت الفاً فكذلك هاهنا نقلت حركة الياء من (يتسحيي) الى ما قبلها وحذفت الياء

لالتقاء الساكنين و العلة فيهما كثرة الاستعمال فالاستعمال وكثرته دفع المتكلمين الى حذف ما هو أصل أو خلاف الأصلي و هو ما بينه من جاء بعد سيبويه.

فيما يقع الاستغناء ايضا في كلامهم وعلى ذلك أشار سيبويه الى قولهم: يَدَعُ ولا يقولون ودَعَ إذ استغنوا عنها بترك واشباه ذلك كثيرة فكلام العربِ على ذلك واردٌ وهو ما فصله علماء الصرف حتى كتب في (ظاهرة الاستغناء في الصرف بويه) للطالبة بيان حسين في جامعة مؤتة وفيها اشارات كثيرة على مراجعتها وقد استعمل العرب مصطلحات كثيرة تدلل على ذلك منها ابد (سد مد) (الاكتفاء) و(الاجتراء) و (الحذف) و (النيابة) و(التعويض) و (العدول)) (الممات) ، وقد وقع الاستغناء في الأفعال من حيث الزمن و(الاستغناء بالفعل المبني للمجهول عن المبني للمعلوم) و(الاستغناء بالفعل الجرد عن الفعل المزيد) و (الاستغناء بالفعل المزيد عن المجرد) مع ان المعاجم تحدثت عن الجذر اللغوي (ودع) وقد وردت في الحديث النبوي الشريف بصيغة المصدر من الفعل الثلاثي (ودع) (لينتهين اقوامُ عن ودعهم الجمعات) ودَع ، يدَعُ – دعْ – وداعاً وهي مع ذلك فهي من الأفعال المهجورة في الاستعمال العربي وفي الصحاح للجوهري وقولهم (دَعْ ذا ، أي : اتركه، وأصله ودَعَ – يَدَعُ وقد أميت ماضيه لا يقال ودعه وإنما يقال تركة، ولا اودعُ ولكن ولكن تارك وربما جاء في الضرورة : ودَعَهُ فهو مودعٌ عن أصله وقال:

اليت شعري عن خليلي ما الذي غالهُ في الحبّ حتى وَدعَه

وعليه فكلمة (دَعْ) فعل أمر من المثال الواوي والمضارع منه (يَدَع) وهو من باب فَعَلَ يَفعَلُ بفتح العين فيها وهو بناء فرعي واصله يودع بكسر الدال، ومن ثم حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة.

وقال سيبويه ايضاً ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم ان يستعمل حتى بغير ساقطاً. وقال عن ذلك أبو سعيد اعلم ان (يدع) في معين يتركُ و(يذر) مثلها غير أنهم يقولون : ترك، يترك، تركاً فهو تاركٌ ولا يقولونَ : وَدَعَ ، يدع، ودعاً فهو وادعٌ ولا وذَرَ، يذر ، يذراً فهو واذرٌ وانما يقولون : يُدَعُ، ودَعْ ، في لأمر، ويَذِرُ وذرْ لان الاثر مستقبل أيضا ، وخطّوا المستقبل لان السلام بالمستقبل أكثر منه بالماضي، لان الاستقبال يصلح لزمانين وفعل

الامر مستقبل ايضاً ، فكان استعماله فيما كثر أولى، وقد جاء في الشعر ماضياً قال سويد بن كاهل –

[فسعى سعاته في قوميه ثم لا يبلغ ولا عجزا ودع]

وقيلَ انّ (وَدَعَ) بمعنى (ودّع) تخفف من التشديد.

ومن استعمال العرب أيضا ما يرد على سبيل (العوض) قال سيبويه : " و العوَضُ قولهم : زنادقةٌ وزنادِق، وفرازنه وفرازين حذفوا الياء وعوضوا الهاء وقولهم : أسْطاع يستطيُع وإنما هي أطاعَ يُطبع زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين في أفعل وقولهم اللهم حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضاً"

فالعرب تخذفُ ولكن تعوض عما تحذفه سيما إذا كان الاسم على خمسة أحرف ورابعها زائد من حروف المد و السين، فإنكَ انا جمعته جمع التكسير افتحت أوله ، ودخلت ألف الجمع ثالثه وكسرت ما بعد ألف الجمع ، وقلبت ذلك الحرف الذي كان رابعاً في الواحد ياء ساكنة – أن كان في الواحد واواَ أو الفاً، وأقررته ياءً ان كان في الواحد ياءً كقولك في (صندوق) : صناديق) وفي كرباس ، كرابيس وفى قنديل – قناديل وهذا القياسُ المطّرد وقد أبدلوا في هذه الياء هاءً ، فقالوا : زنديق وزنادقة وقالوا : فرازنة وفرازين والأصلُ فرازين، لأن الواحد (فرازن) مثل : سرحان و سراحين وكرباس وكرابيس وفي أسطاع يستطيعُ ومصدره إسطاعة مانّ فيه أربع لغات أسطاع يستطيع إسطاعة والالف في هذه متطوعة من الفعل الماضي منه وفى المصدر او حرف المضارعة مضموم واستطاع – يستطيع – استطاعة و الالف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر كون المستقبل مفتوح وكول المستقبل مفتوح واسطاع يسطيع اسطاعة ، فالألف موصولة في الفعل الماضي و المصدر الأمر ، واول المستقيل مفتوح، واسطاع يتبع استاعة يوصل الألف فيها، ومعنى الجميع القدرة عل الشيء واشتقاقه من الطاعة، لأنك إذا استطع الشيماء، وقدرت عليه فالشيء نقاد لك فكأنه مطيع وتصريف الفعل على ذلك.

امّا أسطاع – يسطيع ، فأصله أطوع يطوع، ومن حكم أفعل في الفعل . اذا كان موضع العين منه واواً او ياءً ان تلقى حركة العين الفاء فتقلب الواو الفاً والياء الفاَ فلهذا القياسُ وجب ان يُقال في (أطوع– أطاعَ) ثم زادوا السين في اطاعَ عوضاً من القاء حركة الواو على العطاء.

وعلى ذلك ايضاً في لفظ الجلالة فاذا جاء مسبوقاً بياء النداء وهو ما يصح فيه (يا الله) وهو اللفظ الذي يصدق فيه ادخال ياء انداء على (أل) مع عدم جوازها في غيره الا في الضرورة فاذا احذف ياء النداء عوض عنه (مّ) الجمع في اخره وقبل اللهم لذلك فهم يقولون: اللّهم أمنا بغير ولا يقال: يا الله أمنا بغير وتقول في الدعاء على غيرنا: اللهم عذّب الكفار ودمرّهم، ولا يحسن في مثل هذا الدعاء: يا الله يخير عذّب الكفار.

واحتج الفراء في ابطال من يقول: اما الميم عوضٌ من (يا) بأن قال قد يجيء في الشعر (يا) مع اللهم كقول الشاعر: (وما عليكِ أنْ تقولي كلّما ستبحث او صليت يااللهمّا)

وهذا البصريين في ضرورة الشعر جائز أنْ يعوضوا من حروف، ثم يردونه مع بقاء العوض

ثانياً: باب الاشتقاق في الكلام والاحالة

الكلامُ هو كل لفظ دلّ على معنى السكوت عليه، وفي عرف النحاة قد يكون الكلامُ بلفظه صحيحاً في حين قد يكون المعنى الذي بينه غير ذلك او قد يكون مقبولاً او حسناً او مستقيماً ولذلك فقد جعل سيبويه الكلام :

((مستقيماً حسناً، ومحالاً، ومستقيماً كذباً، ومستقيماً قبيحاً وما هو محال كذب)) " فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك غداً أو سآتيك غداً" وهذا محُال قال: لآن ظاهره مستقيم اللفظ، والاعراب غير دال على كذب قائله، وكذلك كل كلام تكلّم به متكلم فأمكن ان يكونَ على ما قال. ولم يكن في لفظة خلل من جهة اللغة والنحو فهو كلامُ مستقيم في الظاهر، وقد تبين في مثل هذا ان قائلة كاذبٌ فيما قاله فتلكم على كلامه انه كذب غير مستقيم من حيث كان كذباً.

واما القول: حملتُ الجبلَ، شربَ ماء البحر، صعدتُ السماءَ في أنه كذب، غير ان الذي استعمله سيبويه في المستقيم ان يكون مستقيم اللفظ والاعراب فقط وعني بالمستقيم اللفظ والاعراب ان يكون جائزاً في كلام العرب دون ان يكون مختاراً .

واما المحالُ فأنْ تنقض أول كلامك فتقول "أتيتكَ غداً، سآتيك آمس" فهذا الكلامْ محال ومعنى المحال أنه احيل عن وجهه المستقيم الذي به يفهم المعنى إذا تكَلم به وقيل ان المحال هو ما (اجتمع فيه المتضادات) كالقيام والقعود.

وآما المستقيم الكذب فقولك (حملتُ الجبلَ) و"شربتُ ماءَ البحر" وخص بالكذب، لان ظاهرهما يدلُّ على كذب قائلهما قبل التصفح والبحث، ولا فكل كلام تكلّم به، وكان مخبره على خلاف ما يوجبه الظاهر فهو كاذبٌ او كذب علم او لم يعلم كقول القائل (لقيتُ زيداً اليوم وهو اشتريتُ ثوباً اذا لم يكن الامر على ما قال: فهو مستقيم كذب.

واما المستقيم القبيح فان تضع اللفظ غير موضعه نحو قولك (قد زيداً رأيت) و (كي زيداً يأتيك) وانما قيح هذا لآن من حكم (قد) ، يليها الفعل ولا يفارقها؛ لأنها جعلت مع الفعل بمنزلة الالف واللام مع الاسم وكذلك سوف مع الفعل. واما المحال الكذب فهو ان تقول (سوف اشرب ماء البحر امس فهو محال كذب، فأما استحالته فلا اجتماع (سوف وأمس) فيه وهي يتناقضان ان ويتعاقبان، واما الكذب فيه فانا لو ازلنا عنه (أمس) الذي يوجب المناقضة والاحالة لبقي كذباً.